وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس
وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديلات بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة السويس جلسة ٢٠٠٢/٥/١١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/٢/١٥ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة السويس والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠١ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق ٢٨٦٦٣٧,٦١٠ جنيه (مائتان وستة وثمانون ألفًا وستمائة وسبعة وثلاثون جنيهًا وواحد وستون قرشًا لاغير) ، وجملة المصروفات للغرفة والسوق ٢٢٨٢٢٥,٨٤ جنيه (مائتان وثمانية وعشرون ألفًا ومائتان وخمسة وعشرون جنيهًا وأربعة وثمانون قرشًا لاغير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق ٥٨٤١١,٧٧ جنيه (ثمانية وخمسون ألفًا وأربعمائة وأحد عشر جنيهًا وسبعة وسبعون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ جملته فى ٢٠٠١/١٢/٣١ مبلغ ٨٦٣٤٥٩,٤٠٩ جنيه (فقط ثمانمائة وثلاثة وستون ألفًا وأربعمائة وتسعة وخمسون جنيهًا وأربعمائة وتسعة مليمات) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٢/١٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب